

تعتبر مسألة حماية المال العام والحرص على الحفاظ عليه من قبل جميع هيئات الدولة خطوة حاسمة، حاسمة في ضمان شفافية ونزاهة عمليات تنفيذ الصفقات العمومية. إن الصفقات العمومية سواء كانت تتعلق بالمشاريع الحكومية أو الخدمات العامة تشكل جزءاً أساسياً من تطور الاقتصاد والمجتمع. بما أن المال العام يعتبر من الموارد الأساسية التي تساهم في تحقيق مهام وأنشطة الدولة المختلفة. تتبع العلامة بين الصفقات العمومية والمال العام من الناحية القانونية التي يوفرها قانون الصفقات العمومية، فعقود الصفقات العمومية التي يتم تمويلها بميزانية الدولة تخضع لقانون الصفقات العمومية، ولذلك فإن قانون الصفقات العمومية يوفر الحماية اللازمة للأموال العامة المستخدمة في هذه العقود. تظهر أهمية دراسة آليات حماية المال العام في إطار الصفقات العمومية على عدة مستويات. الطابع الفني والتقني للنصوص القانونية المتعلقة بذلك هذا الطابع يؤثر العديد من الإشكاليات القانونية للجهات المتعاقدة الملزمة بتطبيق هذه النصوص. الجهات المتعاقدة تشمل الدولة البلديات المؤسسات العمومية. أهمية تعزيز الحماية القانونية للمال العام المستخدم في هذه الصفقات. لذلك فإن دراسة آليات الحماية القانونية للمال العام في هذا السياق تبرز كضرورة لضمان استخدام هذه الأموال بشكل فعال وشفاف. لم يكتفي المشرع في سعي نحو حماية المال العام في إطار الصفقات العمومية بإرسال آليات قانونية في القانون المنظم لها فحسب. نذكر مثلاً القوانين المنشأة لبعض الهيئات الإدارية الرقابية التي كلفها المشرع بحماية المال العام عموماً وفي مجال الصفقات العمومية على وجه الخصوص. 03- بيان مسؤولية ودور الدولة في حماية المال العام الذي يعتبر حجر الأساس في بناء التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في حياة الفرد والمجتمع؛ 04- إطلاع القارئ أو الباحث على أهمية المال العام وكذا آليات حماية المقررة من قبل المشرع الجزائري. – إبراز أهم الجهود المبذولة لأجل توفير الحماية اللازمة للمال العام، وكما أننا أردنا معرفة مدى حماية المال العام وفقاً للتشريع الجزائري في مختلف الصفقات العمومية. وتنوير الباحث بالطبيعة القانونية للمال العام. والوقوف على الأنظمة القانونية الوطنية لحماية المال العام ومكافحة الجريمة. – ونحن نقوم ببحثنا واجهتنا عراقيل وصعوبات التي تمثلت في قلة المراجع وقلة الدراسات، من خلال ما سبق فإن الإشكالية المطروحة تتمثل في ما مدى فاعلية الضوابط والآليات القانونية المنصوص عليها لحماية المال العام أثناء مرحلة تنفيذ الصفقات العمومية؟ – اتبعنا المنهج التحليلي الوصفي في دراستنا لاستقراء النصوص القانونية سواء تلك الواردة في قانون الإجراءات المدنية والإدارية أو قانون الصفقات العمومية أو قانون الوقاية من الفساد ومكافحته. – والمنهج التاريخي لإستضاح تطور النظام القانوني للأموال العامة عموماً وتأثيره بالأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة في الدولة. – عنوان الفصل الأول بحماية المال العام في إطار الرقابة على الصفقات العمومية الذي تطرقنا فيه إلى مبحثين، الأول كان تحت عنوان مفهوم المال العام وخصائصه، والثاني درسنا فيه حماية المال العام بما يوفره تنظيم الصفقات العمومية وقانون الإجراءات المدنية والإدارية.